

بلاغ المكتب الوطني

يتقدم المكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام بالشكر الى كل الاطباء و الصيادلة و جراحي الاسنان المشاركين في مسيرة الكرامة ليوم 25 ماي 2015 لانخراطهم التلقائي و اسهامهم في انجاح هاته المحطة النضالية التاريخية كما يسجل بارتياح روح التضحية و الانضباط التي سادت المسيرة رغم ان عدد المشاركين قارب 3000 .

و اذ يسجل المكتب الوطني التعظيم الاعلامي و عدم مواكبة الاعلام العمومي لمسيرة الكرامة فإننا نستغرب صمت وزارة الصحة و تجاهلها المستفز لحالة الاحتقان الشديد التي عبر عنها الأطباء في تخلي واضح للوزارة عن مسؤوليتها السياسية.

اننا في المكتب الوطني ندعو وزارة الصحة الى التعاطي بجدية مع الملف المطلبي المشروع و نحملها كامل المسؤولية فيما ستؤول اليه الأوضاع كما ندعو الأطباء و الصيادلة و جراحي الأسنان إلى المزيد من الالتفاف حول نقابتهم لإنجاح المحطات النضالية المقبلة

و في ما يلي ملخص كلمة المكتب الوطني بمسيرة الكرامة :

تحية نضالية عطرة لكل الحاضرات والحاضرين

أخواتي الطبيات إخواني الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان ' إن مسيرتنا اليوم هي مسيرة للكرامة كرامة الطبيب والمريض ' وهي تندرج في إطار مسلسل نضالي تصاعدي سطره المكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام بمباركة من المجلس الوطني واللجنة الإدارية بدءا بالوقفة الاحتجاجية الإندازية أمام مقر وزارة الصحة يوم 21 مارس 2015 ثم إضراب 30 أبريل 2015 ثم يأتي إضراب 25 ماي 2015 مع مسيرة الكرامة إحياء لذكرى مسيرة الغضب الخالدة ل 25 ماي 2011.

ونظرا لعدم استجابة وزارة الصحة للملف المطلبي الملح لأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان بالقطاع العام وعلى رأس المطالب:

❖ توفير الشروط العلمية وتحسين ظروف العمل لضمان جودة علاج مواطن القرن 21 المغربي واستقباله في ظروف لائقة تحفظ له كرامته كما كفلها له دستور 2011 (الفصل 154).

ويبقى البلاغ المشترك الموقع بين نقابتنا ووزارة الصحة بتاريخ 8 أبريل 2013 والذي يحث الوزارة على تحسين شروط العمل وتوفير الإمكانيات لعلاج المواطنين أكبر دليل على مواطنة نقابتنا.

مطالبنا مشروعة وفي المتناول وجلها يروم تحسين ظروف العمل وتوفير الشروط العلمية لمزاولة مهنة الطب بما يعود بالنفع مباشرة على المواطن دون تمييز جغرافي أو مادي بين المواطنين وعلى وزارة الصحة الكف عن تعليق النتائج السلبية الهيكلية على شناعة طبيب القطاع العام الذي يعاني اضطهادا ماديا ومعنويا.

❖ نطالب أيضا بتحسين الوضعية المادية للطبيب والصيدلي وجراح أسنان القطاع العام وذلك بالرفع من الأجور بتحويل الرقم الإستدلالي 509 بكامل تعويضاته لأنه في الوقت الذي تمت فيه الزيادة للعديد من الفئات التي تقل مدة دراستها عن مدة الدراسات الطبية تم استثناء طبيب القطاع العام من كل هذا نظرا لتخاذل السيد الوزير في الدفاع عن الحقوق المشروعة للطبيب المغربي واقتصاره على الخرجات الإعلامية تلميعا لصورته الشخصية مستغلا في ذلك معاناة زملائه الأطباء في القطاع العام. ونقابتنا ترفض اتفاق 5 يوليوز 2011 الذي يجرد الرقم الإستدلالي 509 من تعويضاته، كل هذا نسوقه في إطار رد الاعتبار للدكتوراه الوطنية عبر إصلاح الدراسات الطبية وإعتماد LMD .

كما نطالب بدرجتين خارج الإطار دون شروط تتعلق بسن التقاعد، لأن هذا مكسب الأطباء عبر مرسوم 1967 قبل أن يتم التراجع عنه من خلال النظام الأساسي للأطباء سنة 1999 فمن غير المعقول أن يمضي الطبيب بين 16-20 سنة في وضعية جامدة خارج الإطار دون تحفيزات تشجعه على البقاء بالقطاع العام.

أما فيما يخص اشتغال أطباء القطاع العام بالقطاع الخاص فإن النقابة المستقلة لعبت دورا مهما في تمرير هذا المطلب في قانون 13-13 من خلال اتصالات مكثفة ومتكررة مع مختلف الفرق البرلمانية من المعارضة والأغلبية بالإضافة إلى شخصيات مؤثرة في القرار السياسي : لكن الوزارة أثبتت إلا أن تجهض هذا المكسب بعد إقراره في مجلس النواب.

ونطالب أيضا بإقرار التخصص في الصحة الجماعية بعدد كاف من المناصب سنويا لفائدة الطبيب العام. ونطالب أيضا باعتماد معايير واضحة في كل الاستقالات وكذا التقاعد النسبي مع مزيد من الشفافية في الانتقالات ولم لا إصدار قانون خاص بالحركة الانتقالية بدل الدوريات.

نطالب بإسقاط الزبونية والحزبية والمحسوبية في كل ما يرتبط بمناصب المسؤولية و اعتماد الكفاءة و النزاهة و المصداقية.

نطالب بمراجعة نظام التعويض عن الحراسة والإلزامية وتسريع تطبيق التعويض عن المسؤولية. والتعويض عن الصحة المدرسية في المدارس الحكومية وتخويل الأطباء الحق في إبرام اتفاقيات مع المدارس الخصوصية. الرفع من التعويض عن التخصص.

التعويض عن المردودية وتحديد النصيب الطبي من الشواهد الطبية و الاعمال الطبية والخبرات والتشريح "part médical" ضرورة إصدار قانون خاص بقانون الوظيفة العمومية في قطاع الصحة: نظرا لخصوصيته.

نطالب بإلغاء نظام الكوتا وتخويل الحق في اختيار التخصصات بالنسبة لأطباء القطاع العام Résidanat نطالب بتحقيق الملف المطالب لصيدلة القطاع العام والملف المطالب لجراحي الأسنان بالقطاع العام، وكذا الملف المطالب لأطباء مكاتب حفظ الصحة والداخلية وكذا الملف المطالب للأطباء العاملين بالقطاع السجني.

كما نعلن من هذا المنبر مساندتنا للملف المطالب المشروع لتنسيقية طلبة كليات الطب من مثل الرفع من المنحة والحق في التغطية الصحية.

إن النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام ما فتئت تثبت توجهها الإيجابي في الحوار الجاد واقترحت عبر مشاركتها في المناظرة الوطنية الثانية بمراكش (كقوة اقتراحية) الدفع بإصلاح الدراسات الطبية تماثيا مع مطلب الدكتوراه الوطنية ومطلب تجاوز الخصائص في المناطق النائية بعد امتحان وطني لكل طلبة الطب مع نهاية السنة الخامسة وللأطباء الأخصائيين في آخر سنة التخصص تكون ضامنة لتوفير العلاج على الصعيد الوطني عوض إخراج قرار الخدمة الإجبارية الذي بيرهن عن ارتجالية السيد الوزير في اتخاذ القرارات وتضليل للرأي العام حول المشاكل الحقيقية لقطاع الصحة في المغرب , وكأنه يريد أن يقول للمواطن المغربي أن الطبيب لا يشتغل أو يرفض أن يشتغل في المناطق النائية والواقع أن أغلب أطباء القطاع العام اشتغلوا وما زالوا يشتغلون في المناطق النائية ودون تحفيزات حقيقية : إن وزير الصحة يريد قتل الثقة بين المواطنين والطبيب المغربي من خلال الكثير من قراراته الارتجالية وخرجاته الإعلامية التي تحمل العنصر البشري المسؤولية عن تدهور قطاع الصحة.

كما نطالب بالشراكة الحقيقية في بلورة مشاريع للقوانين الخاصة بقطاع الصحة ثم أيضا بتطبيق القوانين على كل المواطنين بكل القطاعات دون تمييز ولا استثناء لأن المواطنين المغاربة سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات.

أخواتي ,إخواني الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان:

إن وضع قطاع الصحة العمومي: متردي دون خفاء نتيجة لسياسات متعاقبة لم تكن هناك إرادة ولا سياسة صحية حقيقية واضحة , والدليل تفويض القطاع للقطاع الحر عبر تحرير الرأسمال الطبي للمستثمرين والمتاجرين في معاناة وآلام المواطن من غير الأطباء عبر قانون 13-13 في الوقت الذي كانت الأولوية ولا زالت هي النهوض بالمرفق العمومي ليكون قاطرة المنظومة الصحية كحق اجتماعي أساسي إلى جانب التعليم حسب مقررات حقوق الإنسان , وسيخضع فتح الرأسمال الطبي هذا لمنطق الربح التجاري وسيزيد من اختلال الخريطة الصحية الوطنية التي هي أصلا غير منصفة ولا عادلة.

أخواتي ,إخواني الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان :

للأسف أصبح دور الوزارة يقتصر على التوقيفات دون أعمال المساطر في كثير من الأحيان حيث لاحظنا ارتفاع وتيرة المتابعات في حق الأطباء الذين يعملون في ظروف مزرية للغاية ليحاسبوا عن النتائج السلبية المترتبة عن تقصير هيكلهم ليسوا مسؤولين عنه بل تتحمل الوزارة المسؤولية الحقيقية إداريا وسياسيا ويتزامن ذلك مع حملة الوزارة في تشويه سمعة الطبيب وشيطنته مما يؤدي إلى ارتفاع وتيرة الاعتداءات الجسدية على الطواقم الصحية في ظروف انعدام الأمن بمختلف الأقسام التي تقتدر للعدة والعدد في الإطارات.

أخواتي ,إخواني الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان:

للأسف كل ما نلاحظ هناك مخططات انتخابية خماسية حزبية شعبية على مقاس ووجهة نظر كل وزير جديد تفنقر للرؤية على المدى البعيد : كل مرة مخطط.....

كما نلاحظ أن هناك ارتجالية وترك الأولويات وهدر للمال العام وعدم ترشيد النفقات من مثل قصة المروحيات وسيارات إسعاف بنزين وصفقة المستشفى المتنقل وصفقات أخرى تشوبها عيوب وقد راسلنا بالموضوع في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة ممثلي الشعب بقبتي البرلمان لاستنفار لجنة محايمة لتقصي الحقائق حول فضائح قطاع الصحة العمومي وكنا نأمل أن تحضى هذه المواضيع بنقاش عميق ومسؤول من طرف ممثلي الشعب والسلطات التشريعية والتنفيذية. إلا أن السيد الوزير اتهمنا في الحين بفبركة هذه الصورة القائمة عن القطاع العمومي وأرسل لجانا للتفتيش لم تنجز تقاريرها وليبقى الوضع على ما هو عليه.

ولكن السيد الوزير التزم الصمت وخانته شعبيته ولم يجرأ على اتهام المجلس الأعلى للحسابات بفبركة تقريره الأخير الذي رسم صورة قاتمة وغير وردية لوزارة أحسن وزير حيث خلاص التقرير إلى أن وزارة الصحة لا تتوفر على استراتيجية واضحة. إننا في النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام نرفض أي اتفاق لا يرقى إلى الحد الأدنى من كرامة الطبيب.

وندعوكم للبقاء على أهبة الاستعداد ومنفتحين على كل الاحتمالات والخطوات النضالية التي تترك للهياكل التنظيمية للنقابة تحديد معالمها في الزمان و المكان المناسب على ضوء تجاوب الوزارة مع المطالب المشروعة للأطباء والصيدلة وجراحي الأسنان بالقطاع العام.

وأخيرا نثمن نضالات الأطباء والصيدلة وجراحي الأسنان في المحطات النضالية : السابقة واللاحقة.

كما ندعوكم لإتمام المرحلة النهائية من إمضاء العريضة الوطنية وإنجاح المحطة النضالية المقبلة والمتمثلة في الإقبال المكثف على التصويت لصالح لوائح النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام ومرشحيها الشرفاء المناضلين مع اللون الرمادي يوم الأربعاء 3 يونيو 2015

وعاشت النقابة مستقلة مناضلة و موحدة

عن المكتب الوطني.



النقابة المستقلة لأطباء
القطاع العام
المكتب الوطني
د. المنتظر المصلاوي